

الفصل الرابع
مهارات الرصد والتوثيق

obeikandi.com

الفصل الرابع مهارات الرصد والتوثيق

الرصد :

عملية استعلام منظمة للحصول على معلومات صحيحة ومدققة وموثقة عملية الحصول على الأدلة والبراهين ومصطلح واسع يصف العمل النشط في تجميع المعلومات والتحقق منها واستعمالها فوراً من أجل معالجة مشاكل حقوق الإنسان.

ويشمل رصد حقوق الإنسان جمع المعلومات عن الحوادث واحداث المراقبة " في الإنتخابات والمحاكمات والمظاهرات.. الخ " وزيارة مواقع محددة مثل اماكن الإعتقال والسجون ومخيمات اللاجئين والمناقشات مع السلطات الحكومية للحصول على المعلومات ومتابعة وسائل العلاج وغير ذلك من اجراءات المتابعة الفورية.

تقصي الحقائق :

هي عملية تصف استخلاص الحقائق من أنشطة الرصد ومن كان هنا هذه المصطلح اضيق نطاقا من مصطلح الرصد ، ويؤدي تقصي الحقائق إلى قدر كبير من جمع المعلومات للتأكد من الحقائق المحيطة بادعاء انتهاك حقوق الإنسان .

كما يعني تقصي الحقائق التأكيد على مصداقية المنظمة من خلال استعمال اجراءات مقبولة عموماً واثبات النزاهة وعدم التحيز .

عملية التوثيق:

فهي عملية التسجيل المنظمة لنتائج عملية تقصي الحقائق او التحقيق فيها بهدف تنظيم هذه المعلومات بطريقة تجعل من السهل استعادتها عند الحاجة إليها من خلال استمارة مجهزة مسبقاً على سبيل المثال .

المراقبة:

تشير عادة إلى عملية تميل بقدر اكبر من السلبية في ملاحظة

الأحداث مثل التجمعات والمحاكمات والانتخابات والمظاهرات ، وهي احد جوانب رصد حقوق الإنسان التي تتطلب حضورا في الموقع الذي يتوقع فيه حدوث انتهاك لحقوق الإنسان.

انتهاكات حقوق الإنسان :

تشمل التعديات الحكومية على الحقوق التي تضمنها القوانين الوطنية والأقليمية والدولية لحقوق الإنسان ، كما تشمل الفعل او اغفال الفعل الذي ينسب مباشرة إلى الدولة او احد سلطاتها ، وينطوي على اخفاق منها في تنفيذ الإلتزامات القانونية المستمدة من معايير حقوق الإنسان.

عملية جمع المعلومات :

الهدف الرئيس للرصد هو تعزيز مسئولية الدولة عن حماية حقوق الإنسان ، وتقوم منظمات حقوق الإنسان بجمع معلومات ظاهرة عن مشاكل حقوق الإنسان وانماط خاصة بالإنتهاكات. وتتطلب عملية جمع المعلومات جهدا بالغا ، ويتطلب الرصد اساليب دقيقة لجمع معلومات صحيحة ودقيقة . ويتطلب جمع المعلومات بحثا ومتابعة وتحليلا شاملا ، والمعلومات السليمة تعتبر اساسية لإعداد تقارير موثقة توثيقا جيدا يمكن الإستعانة بها بعد ذلك لتشجيع السلطات على اتخاذ إجراءات .

إذن تتضمن عملية جمع المعلومات تتضمن عدة مراحل هي التحقق من المعلومات من خلال مقابلة الشهود مثلا وتقييم شهاداتهم ثم تحليل المعلومات ومدى اتساقها مع المادة التي يتم جمعها من المصادر المستقلة.

أمثلة لوسائل جمع المعلومات :

- جمع الشهادات
- تلقي الشكاوي
- إجراء المقابلات مع افراد معينين ذوي علاقة بالإنتهاك .

مصادر المعلومات :

- شكاوي الأفراد(رسائل /فاكسات/ المقابلات الشخصية / مكالمات

هاتفية / ايميل)

- شهود العيان

- وسائل الإعلام وتقاريرها

- منظمات حكومية وغير حكومية

- تقارير ودراسات ذات علاقة

- المنشورات العاجلة الصادرة عن المنظمات

- التقارير الدورية

- التقارير الصادرة عن أجهزة المراقبة

- التقارير الصادرة عن المقررين الخاصين .

- المقالات في الصحف

- الوسائل والشكاوي الفردية

• **اللجوء إلى مصادر معلومات بديلة (كزيارة سجن بصفة محام / التعرف على حالة السجين من خلال زيارة أسرته / تلقي رسائل مرسلتة منه إلى الأسرة او إلى محاميه .**

عناصر الواقعة :

الفاعل الضحية الجاني عناصر اضافية

ماذا نرصد ؟

واقعة / ظاهرة

- مؤشرات الوقائع او الظاهرة

- هل تمثل انتهاكا للقانون والمواثيق الدولية

- وقائع مرتبطة بالانتهاك ذاته .

معاينة الواقعة : تصوير الواقعة على الأوراق .

• متى - اين - كيف - من - لماذا - اساليب ووسائل - اثار ونتائج

• نوعية البيانات التي تم رصدها

• معلومات حول الضحية ومعلومات حول القائم بالانتهاك

• معلومات حول المصادر المعتمدة

- الإجراءات والتدخلات المطلوبة لمواجهة الحالة

- معاينة مكان الواقعة

- تحييد المؤثرات الخارجية

- ترتيب زمني للوقائع

الغرض من تقصي الحقائق :

- مد الضحايا بالعون العاجل خاصة لضحايا الإعتقال والإحتجاز والتعذيب .

أن التدخل العاجل في الوقت المناسب غالبا ما يعني الفرق بين موت الضحية وحياتها فقد يحول التدخل دون استمرار انتهاك حقوق الإنسان ويساعد على استقرار اوضاع الضحية .

- مواساة الضحايا وإعادة تأهيلهم ، من خلال تقديم العون الطبي لعلاج الآثار البدنية للتعذيب او علاج سوء الحالة الصحية للمسجون نتيجة تردي الأوضاع الصحية في السجن او إعادة التأهيل النفسي للضحية وإعادة ادماجه في المجتمع .

- رفع الدعاوي القضائية او اتخاذ اجراءات قانونية للدفاع عن الضحايا او رفع قضايا على المشتبه في تورطهم بحدوث الإنتهاك .

- مراقبة التزام الحكومة بنصوص القوانين المحلية واتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعت عليها.

- مراقبة اداء الهيئات المسؤولة عن نفاذ القانون

- القيام بحملات او مؤتمرات صحفية او مظاهرات بهدف خلق ضغوط على السلطات عن طريق تداول المعلومات ونشرها إلى قطاعات المجتمع .

- نشر المعلومات على الراي العام

- تكوين جماعات الضغط عن طريق الإطلاع على نتائج تقصي الحقائق وتوثيقها بهدف المبادرة على التغيير في القوانين مثلا .

- منع تجدد الإنتهاك بصورة اخرى .

• الفارق بين إجراء تحقيقات صحفية وبين تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان يكمن في ان التحقيق الصحفي قد لا يراعي معايير صارمة في تقدير حدوث اي انتهاكات لحقوق الإنسان من عدمه ، اما بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان فهي تقيم المعلومات التي تحصل عليها من خلال تطبيق معايير حقوق الإنسان ومبادئها من اجل التحقق من حدوث اي انتهاك لهذه الحقوق .

الإعتبرارات الأخلاقية في تقصي الحقائق والتوثيق :

حماية مصادر المعلومات " حماية سرية المعلومات ومصدرها".

- مصداقية المعلومات والبيانات .

الغاية من التوثيق :

- الإستخدام المنظم والدائم للمعلومات من طرف نشطاء حقوق الإنسان

- استخدام البيانات في تقديم الشكاوي

- تنظيم الحملات

- تقديم البيانات للمقررين الخاصين.

- اعداد التقارير

- حفظ المعلومات للأجيال القادمة.

- تجميع المعلومات القانونية واطاحتها للنشطاء

- معرفة القوانين التي تم خرقها .

المعايير الدولية المتصلة بالاحتجاز ومعاملة المحتجزين

- عدم التمييز

- حظر التعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية او اللانسانية و المهينة .

- العقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانه مظلمة

- عدم استعمال القوة من جانب الموظفين المكلفين بانقاذ القانون الا في ظروف

معينة محدودة للغاية بما فيها الدفاع عن النفس والدفاع عن الآخرين ضد

تهديد مباشر وخطير .

- الظروف المادية للاحتجاز " المعايير الدنيا للصحة ، العناية بنظافة المسجونين

الشخصية ، توافر طعام وشرب كافيان وصحيان .. الرعاية الطبية والنفسية
والرعاية الطبية لأسنان المحتجزين .

- الدين والثقافة والتعليم .. تمتع المحتجزين بقدر معقول من المواد التعليمية
والثقافية والإعلامية

- الإشراف على اماكن الإحتجاز

- المعايير المنطبقة بصفة خاصة على المحتجزين قبل المحاكمة

أ/ إفتراض البراءة

ب/ الفصل بين الفئات

ج/ حظر التوقيف التعسفي

د / الإبلاغ بأسباب التوقيف والتهم

هـ/ امكانية الوصول إلى القضاء.

و/ إحتجاز هؤلاء في اماكن احتجاز رسمية .

ز/ إتاحة الإتصال بمحام

ح/ الإتصال بالعالم الخارجي

ط/ حق الشخص في عدم إجباره على الشهادة ضد نفسه .

الحق في محاكمة منصفة

أهداف الزيارات العامة لمرافق الإحتجاز :

- وضع نهاية للتعذيب وغيره من طرق اساءة المعاملة .

- ضمان الإفراج عن الأشخاص المحتجزين حجزا تعسفيا لأسباب سياسية .

- الوصول إلى العدالة طبقا للإجراءات والمدد الزمنية التي ينص عليها القانون.

- التدخل من اجل حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وبخاصة ضحايا

التعذيب واساءة المعاملة على الرعاية الطبية التي تتطلبها حالتهم او التأكيد

من حصولهم عليها .

- ضمان قيام السلطات المسؤولة عن مراكز الإحتجاز بإنشاء سجل للمحتجزين

وان يشير إلى الحالة القانونية للمحتجزين .

- العمل على تحسين الظروف المادية والنفسية للمحتجزين بالأشراك مع لاسلطات المختصة والمنظمات المتخصصة.

الزيارات المحددة لمرافق الإحتجاز :

وتعني القيام بزيارات وتحقيقات محددة بشأن حالات أو امور فردية مثيرة للقلق وأحد فوائد هذه الزيارات هو توثيق حالة معينة لمحتجز او سجين ما . وتختلف هذا النوع من الزيارات عن الزيارات العامة في انها لا تشمل عادة إعلانا سابقا لأي سلطة .

دليل موجز لضبط منهجية الرصد والتوثيق بالسجون

- اجراءات قيد المسجونين

- تذاكر المسجونين وملفاتهم

- اسكان واقامة المسجونين

- درجات المسجونين الادارية

- الإجراءات الصحية

أ / اجراءات وقائية

ب/ علاج المسجونين

ج/ المصابون او المشتبه في اصابتهم بامراض عقلية

د / المصابون بالجذام

هـ/ الأفراج والنقل لأسباب صحية

و/ وفاة السجين

ز/ واجبات الطبيب

ح/ الخدمة الاجتماعية

ط/ المكاتب

ي/ شغل اوقات فراغ المسجونين

/ التعليم والتثقيف

/اوقات العمل والراحة بالسجن

/تشغيل المسجونين

. الزيارة والمراسلة

. الزيارة الخاصة : قواعدها ..

معايير العمل الميداني في مجال الرصد والتقصي

يحتاج الباحث الميداني إلى قياس الانتهاك ومدى خطورته على الحق موضوع الإعتداء عن طريق النصوص والقواعد المحلية والدولية التي تنظم هذا الحق وتحميه، الأمر الذي يقضي بان يكون الباحث الميداني الذي يحقق ويجمع الحجج والأدلة المتعلقة بانتهاك ما في حق من الحقوق المقررة للمسجون او المحتجز ملما وعارفا بالنصوص المحلية والدولية والنظمة والحامية لتلك الحقوق.

تشمل تلك القوانين الآتي :

. دستور البلاد

. قانون العقوبات والأجراءات الجزائية

. قانون الطوارئ

. قانون محاكم امن الدولة

. قانون الشرطة

. قانون السجون ولأئحته التنفيذية

. نصوص اللائحة التنفيذية المكملة لقانون السجون ذاته .

. توقيع البلد على الإتفاقيات الدولية ذات العلاقة وعلى الأخص العهد الدولي

للحقوق المدنية والسياسية .

صفات الباحث الميداني :

. الإنصات والتفكير والتركيز

. امتلاك خلفية نظرية عن حد ادنى من التكوين الحقوقي

. التوازن بين قدرة الحصول على المعلومات بين ظروف واحتياجات الضحية .

موضوع الغاء عقوبة الجلد في السجن المصرية

- حملة المنظمات المصرية لحقوق الإنسان ضد توقيع العقوبة شملت عدة عناصر:

- التعريف بالعقوبة ومدى مخالفتها للقوانين المحلية والدستور والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.

- التأكيد في تقاريرها الدورية على ضرورة الغاء تلك العقوبة.

عناصر رصد وتوثيق انتهاك عقوبة الجلد للقوانين المحلية والاتفاقات الدولية

- هل يعتبر النص على العقوبة ضمن القانون او ضمن اللائحة المنفذة للقانون.

- مدى اتفاهه او اختلافه مع قواعد الحد الادنى لمعاملة السجناء والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية مناهضة التعذيب ...

- الإجراءات اتي يتم بموجبها توقيع عقوبة الجلد ..

- إمكانية التظلم منها

- دور الطبيب في توقيع تلك العقوبة او مراقبة تنفيذها .

- آلة الجلد وعدد مرات الجلد

- عدد الأشخاص الذين تم جلدهم

- سند حبسهم القانوني (أمر اعتقال / امر قضائي بالحبس الإحتياطي /

حكم قضائي